جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الامن المروري
في المملكة العربية السعودية

الفريق يحيى عبدالله المعلمي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

الأمن المروري
في المملكة العربية السعودية(*)

الفريق يحيى عبدالله المعلمي

من المعروف أن الجزيرة العربية كانت قبل العهد السعودي مرتعاً للفتن ومسرحاً للقلاقل بسبب ضعف الوازع الديني في النفوس من جهة وضعف السلطات الحاكمة في كل قطر من أقطار الجزيرة من جهة أخرى، ولحرص كل طائفة من طوائف المجتمع على اقتناص الفرص والحصول على الغنائم فكل قبيلة تغير على الأخرى فتقتل رجالها وتستولي على كل ما تظفر به من مال أو سلاح، ولا تلبث القبيلة الأخرى أن ترد الصاع صاعين عندما تسنح لها الفرصة ولم يسلم الحضر في المدن من أخطار الغزو والعدوان فقد كان بعض الأعراب يغيرون على المدن وينهبون متاجرها ودورها كما كان بعض سكان المدن ممن لم يزعهم أو يردعهم سلطان يتخذون من السرقة مهنة

حتى حجاج بيت الله الحرام لم يسلموا من الاعتداء عليهم وقطع الطرق التي يسلكونها بين مكةالمكرمة والمدينة المنورة وغيرها من طرق الحج ومسالكه

وما أن أهلَّ العهد السعودي واستظلت الجزيرة العربية براية التوحيد التي رفعها جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز رحمه الله حتى

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمدينة الرياض بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٠٤هـ.

ضرب الأمن أطنابه في البلاد وامتدت ظلاله على أنحاء الجزيرة بدواً وحاضرة وبدأ المجتمع السعودي يعيش حياة السلام والوئام ويعمل جاهداً للحاق بموكب الحضارة والنهل من موارد العلم، والعرفان، والعمل بجد واخلاص في بناء الوطن وتشييد صروحه العمرانية وتطوير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية

ولقد كان توطيد الأمن وتوفير الراحة والسكينة لسكان الأراضي التي تكونت منها المملكة العربية السعودية المهمة الأولى التي حرص جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله على انجازها فمنذ اللحظة التي تقلد فيها أمانة المحافظة على البيت الحرام والمشاعر المقدسة وجه جلالته خطاباً الى الشعب في الثامن من جمادى الآخرة عام ١٣٤٤هـ جاء فيه «ان البلاد لا يصلحها غير الأمن والسكون، لذلك أطلب من الجميع أن يخلدوا للراحة والطمأنينة واني أحذر الجميع من نزعات الشياطين، ومن الاسترسال وراء الأهواء التي ينتج عنها افساد الأمن في هذه الديار فاني لا أراعي في هذا الباب صغيراً ولا كبيراً وليحذر كل انسان أن تكون العبرة فيه لغيره».

وبهذا البيان الواضح الحازم أعلن الملك عبدالعزيز رحمه الله أهمية المحافظة على الأمن والنظام في ربوع البلاد وخاصة أراضي الحرمين الشريفين وقد اتبع جلالته هذا البيان العلني بتطبيقات عملية من تحكيم الشرع الشريف وقطع يد السارق وقتل القاتل أو المفسد في الأرض، وقتل قطاع الطرق أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، فأدرك كل من كانت نفسه تحدثه بالشر أنه سيكون عرضة للعقاب الرادع.

وقد أرجع بعض الباحثين والمؤرخين استقرار الأمن في المملكة العربية السعودية الى عوامل متعددة مترابطة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تحضير البادية وجمعها في تجمعات سكنية وتثبيتها فيها

وتوفير آلات الزراعة والفلاحة لسكان الهجر من البادية لربطهم الى الأرض وحفر الآبار الارتوازية واستخراج المياه الجوفية وتقديم الاعانات اللازمة للبدو المهجرين، وتسجيل القبائل في سجلات خاصة بدواوين الدولة واجراء المرتبات والمخصصات الشهرية والسنوية عليهم، واحكام ربط القبائل بشيوخها ومنع القبال من غزو بعضها بعضاً، واعتبار القبيلة متضامنة في المسئولية عن أية جريمة تقع من أحد أفرادها.

ولكننا من تقديرنا لهذه العوامل وآثارها نرى أن الفضل في تثبيت دعائم الأمن وتوطيد أركانه انما يعود في الدرجة الأولى ـ بعد توفيق من الله سبحانه وتعالى ـ الى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بعدل وحزم، وبث التوعية الدينية لانتزاع جذور الشر من النفوس ثم تهيئة وسائل الكسب الشريف للمواطنين ثم جهود رجال الأمن وحرصهم على أداء واجبهم المنوط بهم.

وقد أدت هذه السياسة الحكيمة التي رسمها جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ وجرى عليها خلفاؤه من أبنائه الى أن أصبح الأمن في المملكة العربية السعودية مضرب الأمثال، فحوادث القتل لم يزد معدلها في العام الواحد عن خمسين حادثة كما لم تزد حوادث الاعتداء على الأموال عن ٩١٣ حادثة في العام (النشرة السنوية

للحوادث الجنائية للأعوام ٩١ ـ ١٣٩٥هـ) وتبلغ نسبة ضبط مرتكبي الحوادث ١٠٠٪ في حوادث القتل، و ٩٠٪ في حوادث الاعتداء على الأموال[١]

واذا قارنا هذه الأرقام بما هو جار في دول أخرى فاننا نجد أن نسبة الحوادث الجنائية بالنسبة الى عدد السكان بالمملكة تبلغ ٨,٠٢٢ بالألف بينما تصل هذه النسبة الى ٤٤٨,٧٧ بالآلف في بعض بلدان الشرق الأوسط والى ٧٥ بالألف في بعض دول أمريكا وأستراليا والى ٦٣,٥٢ بالآلف في بعض دول أوروبا[٢]

وهذه نتائج ممتازة بل هي مثالية للغاية

ولكن

لكن ماذا ؟

ولكن بعد أن استقر الأمن الجنائي في البلاد وأمن الناس على أرواحهم، وأعراضهم، وأموالهم من غوائل العدوان وشر المعتدين ظهرت مشكلة أخرى من مشاكل الاخلال بالأمن الاجتماعي وتسببت في إزهاق أرواح بريئة وإهدار أموال كثيرة والحاق أضرار بالغة بالمواطنين والوافدين الى المملكة

تلك هي مشكلة حوادث السيارات.

لقد أصبح الأمن المروري هدفاً جديداً وضرورة ملحة تسعى الدولة الى تحقيقها في المملكة وطمأنة الناس ورفع الضرر عنهم.

---

١ ـ أنظر: الأمن في المملكة العربية السعودية الفريق يحيى المعلمي.

٢ ـ راجع بحوث ندوة تطبيق الشريعة الاسلامية

ولكي ندرك أبعاد هذه المشكلة ونعرف مدى فداحة ما ألحقته من أضرار بالمجتمع فاننا نفتقر الى الاحصائيات الدقيقة التي توضح مقدار الخسائر البشرية والادارية الناجمة عن حوادث السيارات، ذلك أن الاحصائيات القائمة قد تعطى مؤشرات تبين عدد الحوادث وتوزيعها على مختلف أنحاء المملكة وعلى أيام العام، وقد تعطينا هذه الاحصائيات بيانات قريبة الى الصحة عن عدد الوفيات الناجمة عن هذه الحوادث والاصابات التي نتجت عنها

واذا كنتُ لا أجزم بدقة الاحصائيات فيما يتعلق بعدد الوفيات فان لدي من الأسباب ما يجعلني أتردد في تصديق ما ينشر من بيانات واحصائيات عنها لا لأن هناك من يحرص على اخراج هذه البيانات بصورة غير مطابقة للحقيقة ولكن لعدم امكانية حصر الوفيات في حوادث السيارات بشكل دقيق فبعض الوفيات لا تقع فور وقوع الحادث ولذلك فانها تسجل في حقل الاصابات فقط بينما تكون هي في الواقع إصابة أدت الى الوفاة بعد فترة طويلة أو قصيرة من تسجيلها.

أما بالنسبة للخسائر المادية فمجال حصرها أوسع من أن يستوعب، فبعض الحوادث لا يبلغ عنها كلياً وانما يتم التصالح فيها بين طرفي الحادث كما أن بعض التلفيات تقدر بأقل من قيمتها الحقيقية اما لعدم معرفة القيمة الحقيقية فعلا أو للرغبة في التهوين من جسامة الحادث، بالاضافة الى أن هناك خسائر مادية تلحق بأطراف الحادث لا تدخل في الحصر بل لا تحسب مطلقا كتعطيل السيارة مدة

من الزمن تحت الاصلاح واضطرار صاحبها لاستئجار سيارة وهبوط قيمة السيارة بعد الحادث واهدار الوقت واضاعة بعض المصالح للمتورطين في الحوادث، وغير ذلك من الخسائر المادية التي لا تدخل في الحساب مطلقاً مع فداحتها وارتفاع مقدارها.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الاصابات وما ينجم عنها من أضرار جسيمة ومادية يستحيل رصدها وحصرها بل انه لم تجر أية محاولة ـ في اعتقادي ـ لحصرها ورصدها لما قد يؤدي اليه ذلك من افتراضات واحتمالات غير محدودة.

ومهما كان الأمر فلنأخذ هذه الاحصائيات على علاتها ولنر ما تقول؟

الاحصائيات:

من دراسة هذه الاحصائيات والتسليم بواقعها مع أنها لا تمثل الاَّ الحد الأدنى من الأضرار التي أمكن حصرها وقت وقوع الحوادث يتبين مدى الخسارة الفادحة التي تلحق بالمجتمع من جراء حوادث السيارات ويتبين أيضا أن الأمن المروري قد أصبح مشكلة تفوق في أهميتها مشكلة الأمن الجنائي بل ان الأمن الجنائي لم يعد مشكلة على الاطلاق فهو أمر تحت السيطرة ومؤشراته في انخفاض يتناسب مع تزايد السكان، وتعدد الجنسيات الوافدة الى البلاد، والمتغيرات الجديدة في المجتمع وعلاقاته وتقاليده وقيمه وما الى ذلك من المؤثرات فيه

اضافة الى ذلك فان ما ينجم من خسائر مادية وبشرية عن حوادث السيارات أمر لا يمكن قبوله فاذا كان القاتل قد يقتل دفاعاً عن نفسه أو عرضه أو ماله أو ثأراً لكرامته أو لأي سبب يبرر به جريمته، واذا كان السارق يسرق ليستفيد مما سرق من مال حرام في كسب متاع الدنيا، فان الأطراف المتورطة في حوادث السيارات ليس لديها أي مبرر لما قدمته من ضحايا وما تكبدته من خسائر بل ان كلا منهم آسف على ما حصل وكلا منهم خاسر في الحادث سواء كانت خسارته في نفسه أو فيمن يعز عليه من أهله وولده وأقاربه وأصدقائه أو في ماله ووقته بالاضافة الى الخسارة التي تلحق بالمجتمع لفقد أعضاء عاملين فيه وخسارة اجزاء من رأس المال القومي بدون أية فائدة لأي طرف من الأطراف

إن الأمن المروري مشكلة جسيمة بدأت تواجه مجتمعنا منذ بداية دخولنا الى ميدان الحياة العصرية الحديثة واستخدام وسائلها الآلية في مختلف مجالات حياتنا ومع أنه ينبغي علينا توقع وقوع بعض الخسائر والضحايا نتيجة لتغلغل وسائل الحضارة المادية في حياتنا، فان ما وقع يخرج عن حد الاحتمال والتصور، فضحايا كحوادث الطائرات على ما فيها من فواجع وكوارث القطارات الحديدية وحوادث الصعق الكهربائي وحوداث انهيار العمارات بل وحوداث الحريق والانفجار، كلها ضرائب يتحتم على المجتمع العصري الحديث أن يدفعها نتيجة لما يصاحب استمتاعه بمباهج الحياة العصرية الحديثة ووسائلها المبتكرة من اغفال لمبادىء السلامة وقواعد الأمن المطلوب للوقاية من الحوادث

ولكن يبدو أن المجتمع أكثر حرصاً فيما يتعلق بأمور الحياة الأخرى منها فيما يتعلق باستعمال السيارة لأن جميع الضحايا والخسائر الناجمة عن الحوادث التي أشرنا اليها لا تشكل الاَّ قدراً ضئيلاً من الضحايا والخسائر الناجمة عن حوادث السيارات.

هذه هي المشكلة فما العلاج؟

ان نظرة سريعة على الاحصائيات المعلنة التي توضح حجم ميزانية المرور وسرعة تطور أجهزته ونمو امكاناته تدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بحاجة هذا الجهاز المهم، وعلى الاحساس الكبير بهذه المشكلة المعقدة وبضرورة معالجتها.

ولا أستطيع أن أدعي أن بامكاني تقديم العلاج الناجح لمشكلة الأمن المروري ولكن أود أن أعرض بعض الوسائل التي استخدمت وما تزال تستخدم بكفاءة أرجو أن ترتفع الى الحد المناسب وذلك للحد من حوادث المرور وتقليل حجم مشكلة الأمن المروري.

وهذه الوسائل يمكن تلخيصها في ثلاث كلمات هي:

تنظيم ـ تعليم ـ تنفيذ

ففي مجال التنظيم يدخل:

أ ـ سن النظم واللوائح التي تنظم عمليات السير والوقوف والترخيص للسيارات والسائقين وقواعد السير والسلامة والعقوبات المترتبة على المخالفين.

ب ـ تخطيط الشوارع والميادين وتنظيم أنسياب السير فيها وذلك بتقسيمها الى مسارات، ووضع الاشارات الضوئية واللوحات الارشادية، وتحديد أماكن عبور المشاة، وأماكن الوقوف الطويل، والانتظار القصير

جـ ـ س الأنظمة الخاصة بقواعد العمل وأجور العاملين في المرور بما يتناسب مع أهمية العمل ومشقته، وما يتطلبه من خبرة ومهارة وكفاءة، وحسن مظهر، ووضع قوانين عادلة لتوزيع العمل والمكافآت، وتوفير وسائل النقل والاتصال وأجهزة العمل المختلفة.

ويدخل في نطاق التعليم:

أ ـ تعليم السائقين قواعد السير والوقوف وقواعد السلامة وتدريسهم مدلول الاشارات الضوئية واللوحات الارشادية وما هو منها اجباري وما هو ارشادي محض، وتدريب السائقين تدريباً عملياً على قواعد القيادة الصحيحة

ب ـ تعليم رجال المرور كيفية تسيير المرور وفق الاشارات الضوئية واللوحات الموضوعة وفي الحالات الاستثنائية التي تتطلب تدخل رجل المرور،وقيامه بتوجيه حركة المرور حسب اجتهاده المبني على خبرته وكفاءته وتعليم رجال المرور، كيفية التعامل مع الجمهور بحزم وأدب حتى مع المخالفين، وتوجيههم الى الالتزام بالكلمة الطيبة والتصرف الحسن حتى في حالة تطبيق الجزاء الصارم.

جـ ـ توعية المواطنين بقواعد السلامة أثناء قيادتهم سياراتهم وأثناء المشي في الشوارع وخاصة عند عبور التقاطعات، وتوجيه عناية خاصة الى توعية الطلاب والأطفال والنساء لتجنب المخاطر واتباع قواعد السلامة والأمان.

ويدخل في باب التنفيذ:

أ ـ تسيير الدوريات لمراقبة حركة المرور وتسهيلها وضبط مخالفي السير

ب ـ تطبيق الجزاءات النظامية على مخالفي المرور مع التقيد بأحكام النظام وعدم التجاوز أو الاعتداء على المخالف بالشتم أو التهديد أو الكلام الجارح أو الضرب أو الدفع وما الى ذلك من أساليب العنف التي تعتبر اعتداء صارخاً على المواطنين أو الوافدين الى المملكة يؤدي الى مشاكل مضاعفة.

جـ ـ تطبيق النظام على رجال المرور الذين يتجاوزون في تصرفاتهم حدود النظام أو يتعسفون في تطبيق النظام أو يسيئون استخدام الصلاحيات المخولة لهم.

د ـ تنفيذ ما تحتاج اليه الطرق من رصف واصلاح وترميم وصيانة وتركيب الاشارات الضوئية واللوحات الارشادية ومراقبة استمرار عملها ووجودها في أماكنها بالوضع السليم.

وتبقى بعد ذلك كله، أو قبل ذلك كله، نقطة مهمة وهي أنه مهما فعلت أجهزة الدولة، ومهما بذلت من جهود في سبيل اصلاح أوضاع المرور والقضاء على المشكلة المرورية أو تخفيف أضرارها

الفادحة،فإن هذه الجهود لن تؤتي ثمارها ولن تحقق نتائجها ما لم يكن هناك تعاون تام بين الجمهور وأجهزة الدولة التي تعمل س أجله وتسهر على راحته.

وها أنا أوجهها دعوة مخلصة الى اخواني المواطنين ليبذلوا شيئاً من الجهد ويتعاونوا مع أجهزة الدولة في كل مجال تعمل فيه الدولة لاسعادهم وخاصة في هذا المجال الحيوي الذي يتعلق بمصائر حياتهم ومصادر معيشتهم.